

إطلالة على ما قدّمه الإمام عبد القاهر الجرجاني في علم البلاغة من خلال كتابه دلائل الإعجاز - دراسة وصفية نقدية لأجزاء من موضوعات العلم ومدلولاته -

An overview of what Imam Abd al-Qaher al-Jurjani presented in the science of rhetoric through his book, Evidence of Miracles - A critical descriptive study of parts of – science topics and their implications

المختار سبخة¹

¹ جامعة الجزائر 1 (بن يوسف بن خدة)، msabkha@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/05/11 تاريخ القبول: 2023/05/17 تاريخ النشر: 2023/06/04

ملخص:

البحث عبارة عن جلسة مع مؤلف للإمام عبد القاهر الجرجاني؛ هذا الأخير الذي يعدّ - غالب رأي علماء الفن البلاغي - صاحب الفضل المطلق في التّعميد له ذوقا وقاعدة مختصرة على من جاء بعده يريد محاولة سبر لأغوار بحر العلم قصد الظّفر بشيء من صدقاته ولآلئه؛ فقد كان جهد الإمام فيه ينمّ عن مدى المسافة المقطوعة من أجل إخراجها في حلّة قصدها الأوّل التعريف بلبينات العلم الأساسيّة، والتي فيصلها الذّوق بالوقوف على شواهد ذات المعاني المنعكسة على التّصرّف والفعل إيجابا، فالنتائج المؤمّل سلوك سويّ، فحياة سعيدة بعد معرفة شيء من إعجاز أي الذّكر الحكيم ميدان الوجود، والذي فيه التّباري علما وعملا بين الخلائق الشّاهدين، ليختم البحث بنتائج مفاد منها أنّ الإمام لتركيزه عن جوانب قد فلت منه جوانب أخرى على غرار الشّكل المنهجيّ ذا سمة البعثرة والتّشّتت، والأمر طبيعة للبشر أن يقصّروا وإن اجتهدوا للكمال .

كلمات مفتاحية: إطلالة، الجرجاني، دلائل الإعجاز، دراسة وصفية نقدية، أجزاء من موضوعات العلم.

Abstract:

The research is a session with the author of Imam Abd al-Qaher al-Jurjani; The latter, who is considered - most of the opinion of scholars of rhetorical art - the owner of the absolute merit in sitting has a taste and a brief rule on those who came after him wanting ; The imam's effort in it revealed the extent of the distance traveled in order to bring it out in a suit whose first intention was to define the basic building blocks of knowledge, which taste connects by standing on its evidence with meanings reflected on behavior and action positively, so the desired outcome is normal behavior, To conclude the research with results, including that the imam, due to his focus on aspects, has escaped other aspects, similar to the methodological form, which has the characteristic of scattering and dispersion.

Keywords: View, al-Jurjani, evidence of miracles, a descriptive-critical study, parts of science topics.

*المؤلف المرسل: المختار سبحة

1. مقدمة

معروف أنّ العلم في أيّ مجال مادّة تراكميّة، ولعلّ علم البلاغة واحد من ذلك؛ فقد لاكتنه عقول وأفئدة كثير من الأعلام دعاهم حب الاكتشاف والهداية إلى التّنقيب على أشياء فيه تزيد الاطّلاع على أسرار في غياهب بحر الكتاب العزيز الحكيم، الأمر الذي يرفع حجبا عن نور مؤمول يزيد ذوق الكشف عن جزئيات إعجاز تخرّله قلوب الشّاهدين مسبّحات راكعين ساجدين. ولعل ممّن كان سعيهم نيل شطر ممّا ذكر الإمام عبد القاهر الجرجانيّ إذ ألف كتابه الذي بين أيدينا،

إطالة على ما قدّمه الإمام عبد القاهر الجرجاني في علم البلاغة من خلال كتابه
دلائل الإعجاز - دراسة وصفية نقدية لأجزاء من موضوعات العلم ومدلولاته -

وقد قيل فيه آراء مختلفة تنوعاً، فما الذي تميّز به شطر من المؤلف هاهنا ؟ وما المقدار المبذول من خلال بعض المفاهيم والموضوعات تقعيدياً للعلم ؟.

2. المبحث الأول: نظرة في بعض جزئيات موضوعات علم البلاغة من خلال مؤلف الجرجاني دلائل الإعجاز:

إنّا نجد الإمام عبد القاهر يفتح كتابه برسالة مفتوحة بالبسملة والتوكّل والحمد لله ربّ العالمين، ومصلحاً على النّبى وآله أجمعين. ذاكراً أنّ هذا كلام وجيز يطّلع به النّاظر على أصول النّحو¹ جملة، وكلّ ما به يكون النّظم دفعة، وينظر منه في مرآة تريح الأشياء المتباعدة الأمكنة قد القت له حتّى رآها في مكان واحد 2. ليشير الإمام الجرجاني أنّه من المعلوم أن ليس النّظم سوى تعلّق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض، وأنّ الكلم ثلاث؛ اسم، وفعل، وحرف. وللتعلّيق فيها بينها طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلّق اسم باسم، وتعلّق اسم بفعل، وتعلّق حرف بهما 3. ليأتي بعد هذا على ذكر الحالات الممكنة لكلّ ذلك.

1 - النّحو عند الإمام عبد القاهر الجرجاني له معنى غير المؤلف المشاع، وذلك أنّه ممّا يعني: أنّه العلم الذي يبحث ويشرح العلاقات التي تقيمها اللغة بين الأشياء، إن لم يكن النّحو نفسه هذه العلاقات. ولذا كان تصوّره للنّحو تصوّراً جديداً ارتبط بعلم البلاغة ، فالنّحو عنده مقياسٌ به يستقيم الكلام، وبالعتماد عليه يكشف الثّقاب عن خفيّ الدلالات ومختلف المقاصد، وقد ذهب في ذلك إلى عدم تعلّق الفكر بمعاني الكلم مجرّدة من معاني النّحو وتوحيّتها، ومن هنا نجد الإمام عبد القاهر يهاجم المفهوم الخاطئ لهذا العلم عند معاصريه وسابقيه، لأنّه لم يكن عندهم سوى بحوثٍ لفظيّةٍ شكليةٍ تتبّع الأحوال المختلفة للفظ من رفعٍ ونصبٍ وجردٍ دون النّظر إلى ما وراء ذلك، بل أصبحوا لا يدركون أسرار التراكيب ودلالاتها، فغدت غامضةً عليهم، لا يستطيعون الكشف عنها، وذلك لأنّ عنايتهم اتّجهت نحو الإعراب الذي كان عنواناً للأدب والثّقافة العالية والتّهذيب الكامل، ينظر: <http://ali-mawassi.blogspot.com/2010/02/blog-post.html>. وينظر: ومحمّد مندور: النّقد المنهجيّ عند العرب ومنهج البحث في الأدب واللّغة، ط1، دار نهضة مصر للطباعة والنّشر، القاهرة-مصر، سنة 1996م، ص 336-337. وينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، د رط، مؤسّسة هنداوي، القاهرة-مصر، سنة 2014م، ص 25-26.

2 - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز بقراءة وتعليق محمّد محمود شاكر، ص 3.

3 - المرجع نفسه، ص 4.

المختار سبعة

ويدعو الإمام الجرجاني صاحب العقل والدين أن ينظر في الكتاب الذي وضعه؛ ويقصد الدلائل، وموصيا بالاستقصاء في التأمل لما أودعه فيه، فإن علم أنه الطريق إلى البيان، والكشف عن الحجة والبرهان، تبع الحق وأخذ به، وإن كان غير ذلك نصح للإمام بالدلالة على اللحن والزلل الذي أبعد وقوعه وحصوله ناظما:

إنّي أقول مقالا لست أخفيه ... وليست أرهب خصما إن بدا فيه
ما من سبيل إلى إثبات معجزة ... في النظم إلّا بما أصبحت أبعده
فما لنظم كلام أنت ناظمه ... معنى سوى حكم إعراب تزجّيه 4.
وبالنظم المتعدد الأبيات هذا ينهي الإمام الرسالة هاته حامدا الله وحده، وصلواته على رسوله محمد وآله.

وننتقل إلى الكتاب المعنى بدراستنا، وقد بدأه الإمام الجرجاني بخطبة له؛ مستفتحا فيها بالحمد لله رب العالمين، وشاكرا وممجّدا.... مبيّنا فضل العلم وميزاته، خاصا علم البيان بالرسوخ أصلا، والأسبق فرعا، والأعلى جنى، والأعذب وردا، والأكرم نتاجا، والأنور سراجا، الذي لولاه لوقع الخلل.

ليشير إلى ما لحق علم البيان من الضيم والخطأ، وكذا ذمّ الشعر، وعلم الإعراب؛ ففي الأوّل تعلّلت طائفة الذمّ بأنّه ليس شيء تمسّ الحاجة إليه في صلاح دين أو دنيا، وأمّا في الثاني فظنّته ضربا من التكلّف، وبابا من التّعسف، وشيئا لا يستند إلى أصل، ولا يعتمد فيه على عقل، وأنّ ما زاد منه على معرفة الرّفعة، والنّصب، وما يتّصل بذلك ممّا تجده في المبادئ، فهو فضل لا يجدى نفعاً، ولا

4 - زجيت الشئ تزجية، إذا دفعته برفق. يقال: كيف تُزجي الأيام، أي كيف تدافعها. ينظر: الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية/ تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط4، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، سنة 1987م، 2367/6.

إطلالة على ما قدّمه الإمام عبد القاهر الجرجاني في علم البلاغة من خلال كتابه

دلائل الإعجاز - دراسة وصفية نقدية لأجزاء من موضوعات العلم ومدلولاته -

تحصل منه على فائدة 5. لينتقل إلى ذكر منزلة الشعر والنحو من إعجاز القرآن، وكذا يأتي على ردّ حجج المعتزلة في الإعجاز، والمسألة هاهنا معروفة.

ويأخذنا إلى فصل في الكلام على من زهد في رواية الشعر وحفظه، وذمّ الاشتغال بعلمه وتتبعه، ذاكرًا أنّ من كان هذا رأيه فهو لا يخلو من أمور 6: أحدها أن يكون رفضه له، وذمّه إياه من أجل ما يجده فيه من الهزل أو سخف، وهجاء وسبّ وكذب، وباطل على الجملة. وثانيها: أن يذمّه لأنّه موزون مقفّى. وثالثها: أن يتعلّق بأحوال الشعراء؛ وأنها غير جميلة في الأكثر، ويقول: قد ذمّوا في التّزليل. ويأتي الإمام إلى الردّ على كلّ زعم بالمنطق والأثر، والقصص، مشيرًا إلى حالات الاستعمال والتّوظيف للشعر؛ فمنه ما هو باطل استعمل في حقّ، والعكس. ممثلاً على كلّ ذلك. كما يردّ على من ذكر حديثاً عن النّبي - صلى الله عليه وسلّم - تذرّم الشعر بأحاديث تدعو إليه وتطلبه، كما ردّ على شبه وأغاليط قد تتوهّم فتُهوي بأصحابها في غياهب الضّلالات والظّلمات، ومجال ذكرها هنا يطول، ولعلّها تجمل في دراسة منفردة بإسهاب يوماً ما. ليأتي الإمام إلى موضوع الزّهد - لدى أصحاب تلك الطّائفة - في النّحو، واحتقارهم له، وإصغارهم له، وتهاونهم به؛ وذلك بأنّ صنيعهم هذا أشنع من الذي تقدّم، وأشبه بأن يكون صدّاً عن كتاب الله، وعن معرفة معانيه؛ ذاكرًا أنّ الألفاظ مغلقة على معانيها حتّى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأنّ الأغراض كامنة فيها حتّى يكون هو المستخرج لها، وأنّ المعيار الذي لا يتبيّن نقصان كلام ورجحانه حتّى يعرض عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتّى يرجع إليه 7. ويورد بعض زعم القوم، رادّاً - بطريق

5 - عبد القاهر الجرجاني، المرجع السابق، ص 8.

6 - المرجع نفسه، ص 11.

7 - المرجع نفسه، ص 28.

المختارسيخة

السؤال والمساءلة، والشرح والتعليم والتّمثيل - على كلّ تلك المزايم بالحجّة والبرهان، وهو ما لا يتّسع إلى ذكره المقام.

ليأتي الإمام إلى ذكر حال عصره، وكيف أنّه مذموم، إذ فيه إحالة الأمور عن جهاتها، وتحويل الأشياء عن حالاتها، ونقل النفوس عن طباعها، وقلب الخلائق المحمودّة إلى أضدادها، ودهر ليس للفضل وأهله لديه إلّا الشّر صرفاً، والغيب بحثاً 8... ولعمري كأنّ الإمام -رحمه الله- يشكوزماننا.

وينتقل إلى ذكر سبب تأليفه كتاب "دلائل الإعجاز"؛ وذلك بدعوة النّفس وتوقها إلى بيان ما يشكل، وحلّ ما ينعقد، والكشف عمّا يخفى، وتلخيص الصّفة حتّى يزداد السّامع ثقة بالحجّة، واستظهارها على الشّبهة، واستبانة الدّليل، وتبيّن السّبيل. ذاكراً أنّه منذ أيّامه الأوّل في الطّلب لا يزال ينظر فيما قاله العلماء في معنى الفصاحة، والبلاغة، والبيان، والبراعة، وفي بيان المعنى منها، مشيراً أنّه مصادف في مغازي بعضها رموزاً، وإشارات، وتنبيهات، ودقائق، وطرقاً تسلك إلى بناء قواعد جامعة يبني عليها.

ليأتي إلى ذكر فاتحة في علمي الفصاحة والبلاغة، وكيف أنّ البعض لا يرى حاجة إلى الخوض في كذا مواضع، مكتفياً بالإشارة إليها دون ما تعمّق وتفصيل لا طائل من ورائه. ويمضي في الرّدّ عليهم بكلّ سماقة في الأسلوب العلميّ المبنيّ على قواعد وأسس ثابتة لا يعتريها انفصام، ولا ينتابها شكّ، أو يتنازعها باطل وخذلان. ويضرب لذلك مثالا قولهم في تفسير الفصاحة: "إنّها خصوصيّة في نظم الكلم، وضمّ بعضها إلى بعض على طريق مخصوصة، أو على وجوه تظهر بها الفائدة"، أو ما أشبه ذلك من القول المجمل. ليجيب الإمام بالقول: "أنّه لو كان كافياً في معرفتها، ومغنياً في العلم بها، لكفى مثله في معرفة الصّناعات كلّها"، ويمثّل على ذلك. مرشداً إلى أنّ جملة الأمر أنّه لن يُعلم في شيء من الصّناعات علماً يُمرّ

8 - عبد القاهر الجرجاني، المرجع السابق، ص 33.

إطلالة على ما قدّمه الإمام عبد القاهر الجرجاني في علم البلاغة من خلال كتابه
دلائل الإعجاز - دراسة وصفية نقدية لأجزاء من موضوعات العلم ومدلولاته -

ويُحلى، حتّى يكون صاحبها ممّن يعرف الخطأ فيها من الصّواب، ويفصل بين الإساءة والإحسان، بل حتّى يفاضل بين الإحسان والإحسان، ويعرف طبقات المحسنين. منبّها إلى أنّ في هذه النّظرة الجادّة لعلم الفصاحة يحتاج إلى صبر على التأمّل، ومواظبة على التدبّر، وإلى همّة تأبى أن تقنع إلاّ بالتّمام، وأن تربح إلاّ بعد بلوغ الغاية؛ وهي معرفة حجّة الله - تعالى - من الوجه الذي هو أضواء، وأنوه لها، وأخلق بأن يزداد نورها سطوعا، وكوكبها طلوعا، وأن يسلك إليها الطّريق الذي هو آمن من الشك، وأبعد من الرّيب، وأصحّ لليقين، وأحرى أن يبلغ قاصية التّبيين⁹. ليأتي الإمام إلى ذكر دليل على إعجاز القرآن متلمّسا وراجيا الجدّيّة، والنّشاط في سماعه، وهو أنّه لما سمع معارضوا الوحي القرآن سمعوا كلاما لم يسمعوا قطّ مثله، وأنهم حدّثوا أنفسهم فأحسّوا بالعجز، وإلاّ فمحال أن يدعوا معارضته وقد تحدّوا إليه، وقرّعوا فيه، وطولبوا به. ويورد الإمام بأسلوب السّؤال والتّساؤل من المخالفين الذين سمعوا هذا القول فطلبوا إخبارهم عن ماذا عجز المعارضون للوحي؟ فيجيب الإمام: " أعجزتهم مزايا ظهرت لهم في نظمهم، وخصائص صادفوها في سياق لفظه، وبدائع راعتهم من مبادئ آيه ومقاطعها، ومجاري ألفاظها ومواقعها، وفي مضرب كلّ مثل، ومساق كلّ خبر، وصورة كلّ عظة، وتنبيه وإعلام وتذكير، وترغيب وترهيب، ومع كلّ حجّة وبرهان، وصفة وتبيان، وبهرهم أنّهم تأمّلوه سورة سورة، وعشرا عشرا، وآية آية فلم يجدوا في الجميع كلمة ينبوها مكانها، ولفظة ينكر شأنها، أو يرى أنّ غيرها أصلح هناك، أو أشبه، أو أخرى وأخلق، بل وجدوا اتّساقا بهر العقول، وأعجز الجمهور، ونظاما

9 - المرجع نفسه، ص 35 - 38 بتصرف.

المختار سبحة

والتثاماً، وإتقاناً وإحكاماً لم يدع في نفس بليغ منهم- ولو حكّ بيافوخه 10 السّماء - موضع طمع؛ حتّى خرسست الألسن عن أن تدّعي وتقول، وخذيت 11 القروم 12 فلم تملك أن تصول 13 ". ليرشد أنّ الأنفع للرّائي- بعد الذي ذكر- أن يبحث عن تفسير المزاي والخصائص في الفن، دون ما تقليد وحفظ لمتن الدّليل وظاهر لفظه. مبيناً أنّه قد قطع العذر على المتهمون، ودلّل على ما أضع من حظّه، وهدها لرشده. ذاكرًا أنّه لا غنى بالعاقل عن معرفة هذه الأمور، والوقوف عليها، والإحاطة بها. ليبين مغزاه وممرّاه في بعض ما ذكر؛ ألا وهو تبين استحسان الكلام كيف يكون، ناهيك عن معرفة بعض من مغازي التّزليل الحكيم طبعاً، وأنّ في الأمر السّابق مقدّمة هامّة لما يجيئ من فصول بعضها في إثر بعض، والآتي أوّلها.

وقد أتى الإمام على ذكر فصل في تحقيق القول على البلاغة والفصاحة والبيان والبراعة، وكلّ ما شاكل ذلك. وأوّل قضيّة يتناولها في الفصل هي قضيّة إفراد اللفظ بالنّعت والصفة، ونسبة الفضل والمزيّة فيه إليه دون المعنى، داعياً إلى أنّه لو كان الأمر كذلك كان لزاماً أن ينظر إلى الكلمة قبل دخولها التّأليف، ليتساءل: هل يتصوّر أن يكون بين اللفظتين تفاضل في الدّلالة حتّى تكون هذه أدلّ على معناها الذي وضعت له من صاحبها على ما هي موسومة به، ويمثّل للأمر. لينبّه على نقطة في المفاضلة بين اللفظتين؛ ألا وهي مكان وقوعهما من

10 - يافوخ: ملتقى عظم مقدّم الرأس ومؤخره، وهو الموضع الذي يتحرك من رأس الطفل. ينظر: أحمد مختار عبد الحميد عمر بمساعدة فريق عمل، معجم اللّغة العربيّة المعاصرة، ط1، دار عالم الكتب، بيروت - لبنان، سنة 2008م، 102/1.

11 - خذيت الأذن خذئ، وخذت خذوا، وهي خذواء: استرخت من أصلها وانكسرت مقبلة على الوجه. وقيل: هي التي استرخت من أصلها على الخدين فما فوق ذلك، يكون في النّاس والخيل والجرم خلقاً أو حدثاً. ينظر: ابن سيده المرسي، المحكم والمحيط الأعظم/ تحقيق: عبد الحميد هندواي، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، سنة 2000م، 290/5.

12 - ومن المجاز: هو قرم من القروم ومقرم: سيّد. ينظر، الرّمخشري، أساس البلاغة/ تحقيق: محمّد باسل عيون السّود، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، سنة 1998م، 72/2.

13 - عبد القاهر الجرجاني، المرجع السّابق، ص 39.

إطلالة على ما قدّمه الإمام عبد القاهر الجرجاني في علم البلاغة من خلال كتابه

دلائل الإعجاز - دراسة وصفية نقدية لأجزاء من موضوعات العلم ومدلولاته -

التأليف والنظم، متسائلا في الموضوع أن يوجد أحد يقول: " هذه اللفظة فصيحة"، إلا وهو يعتبر مكانها من النظم، وحسن ملائمة معناها لمعاني جاراتها، وفضل مؤانستها لأخواتها؟. ويأتي إلى التدليل بآية من الذكر الحكيم؛ ألا وهي قوله تعالى:

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرِضُ أَبْلِغِي مَاءَكَ وَيَسْمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيَضَ الْمَاءُ

وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَأَسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴿٤٤﴾﴾

سورة هود: 44). ليعقب أنه تجلّى الإعجاز فيها، وأنه لم يوجد من المزية الظاهرة، والفضيلة القاهرة، إلا لأمر يرجع إلى ارتباط هذه الكلم بعضها ببعض، وأنه لم يعرض لها الحسن والشرف إلا من حيث لا تفت الأولى بالثانية، والثالثة بالرابعة، وهكذا إلى أن تستقرى إلى آخرها، وأن الفضل تنائج ما بينها، وحصل من مجموعها 14 ، ويستغرق في الكشف عن كنوز ولآئ الآية الكريمة المخبوءة في نظم ألفاظها واتساقه. ويأتي إلى تبين أن المزية والفضل لا يختصّ بهما اللفظ وحده؛ وذلك أن اللفظ الواحد يقع مقبولا ومكروها، ويدلّل على ذلك بالعديد من الأمثلة، مشيرا أن هذا باب واسع؛ فقد يستعمل لفظ ما من شخص ما في أحسن موضع، وهو نفسه لدى شخص آخر في أسوء موضع.

لينتقل بنا إلى ذكر فصل مفاده: ما يجب إحكامه بعقب الفصل السابق، الفرق بين القول: " حروف منظومة " و" كلم منظومة ": مبينا أن نظم الحروف هو تواليها في النطق، وليس نظمها بمقتضى عن معنى، ولا التأظم لها بمقتف في ذلك رسما من العقل اقتضى أن يتحرى في نظمه لها ما تحرّاه، وأمّا نظم الكلم فهو تقفّي في نظمها آثار المعاني، وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النفس؛ فهو نظم يعبرّ فيه حال المنظوم بعضهم مع بعض، وليس هو النظم الذي معناه ضمّ

المختار سبحة

الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق، ولذلك كان نظيراً للنسخ والتأليف، والصياغة والبناء، والوشى 15 والتحبير 16، وما أشبه ذلك، ممّا يوجب اعتبار الأجزاء بعضها مع بعض 17. ويذكر الإمام الفائدة من الإشارة إلى الموضوع في هذا الفصل، وذلك بعرفة أن ليس الغرض بنظم الكلم، أن توالى ألفاظه في النطق، بل أن تناسقت دلالتها، وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل، ليظيف في التدليل إلى ما ذهب إليه في الموضوع، أنه كيف يصوّغ القول في التقديم والتأخير للألفظ؟، وكذا يظيف في الدلالة أنه لا فائدة، ولا طائل من تحفيظ الصبي كتاب " العين "، أو " الجمهرة " دون معرفة تفسير شيء منه؛ إذ هو لا يهتدي دونه إليه سبيلاً، ويظيف دليلاً آخر على ما رامه؛ وهو أنه لو كان الأمر لللفظ دون المعنى لما اختلف حال اثنين في العلم بحسن النظم، أو غير الحسن فيه؛ لأنّهما يحسّان بتوالي الألفاظ في النطق إحساساً واحداً، ولا يعرف أحدهما في ذلك شيئاً يجهله الآخر. لينتقل إلى بيان معنى النظم الحقيقي؛ وهو أنه صنعة يستعان عليها بالفكرة، والتي ينظر فيها بما تلبّست هي؛ أبا المعاني أم بالألفاظ؟، ويردّ على زعم أنّ النظم موجود في الألفاظ على كلّ حال؛ فيجيب معطياً حالتين من الادّعاء، ويشرحهما متبّعاً أسلوبه الحوارى في الدّفاع والدّود على ما يراه ويؤمن به. كما يورد شبهة أخرى مفادها القول: " هذا كلام قد نظمت معانيه "، ويذكر مزيداً مرامى القوم في الشبهة، ويردّ عليهم كعادته، داعياً إلى اتّباع ما ذكر ونظر؛ فهي عمد وأصول في

15 - الوشّى: نقش الثوب، ويكون من كلّ لون، ينظر: الفيروز آبادي، القاموس المحيط/ تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقوسوسي، ط8، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، سنة 2006م، 1343/1.

16 - التحبير: التزيين. وكان يقال لطيف الغنوي المحبر، لأنّه كان يحبر الشعر: أي يزيّنه. وفي كتاب الخليل: حُبرَ الشعر والقول تحبيراً، ولو قيل بالتخفيف لكان جائزاً. ويقال: قُدح محبر: إذا أجيد بزيّنه. ينظر: نشوان بن سعيد اليميني، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم/ تحقيق: حسين بن عبد الله العمري، ومطهر بن علي الإرباني، ويوسف محمد عبد الله، ط8، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، ودار الفكر، دمشق - سوريا، سنة 1999م، 1326/3.

17 - عبد القاهر الجرجاني، المرجع السابق، ص 49.

إطلالة على ما قدّمه الإمام عبد القاهر الجرجاني في علم البلاغة من خلال كتابه

دلائل الإعجاز - دراسة وصفية نقدية لأجزاء من موضوعات العلم ومدلولاته -

الباب تهوي أمامها غيرها، خاصّاً من ما ذكر ونظر، أنّه لا يتصوّر أن يعرف للفظ موضعاً من غير أن يعرف معناه، ولا يتوخّى الألفاظ - من حيث هي ألفاظ - ترتيباً ونظماً، وأنّه يتوخّى التّرتيب في المعاني، ويعمل الفكر هناك، فإذا تمّ الأمر أتبعَت الألفاظ، وقفي بها الآثار السّالفة، وأنّه إذا فرغ من ترتيب الألفاظ في النّفس لم يحتج إلى أن يستأنف فكر في ترتيب الألفاظ، بل ستوجد أنّها قد ترتبت بحكم أنّها خدم للمعاني، وتابعة لها، ولحقّة بها، وأنّ العلم بمواقع المعاني في النّفس، علم بمواقع الألفاظ الدّالة عليها في النّطق 18.

وينتقل إلى فصل مفاده أن لا نظم في الكلم، ولا ترتيب حتّى يعلق بعضها ببعض، ويبني بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك، وأنّ هذا ما لا يجهله عاقل، ولا يخفى على أحد من النّاس، ويبيّن أنّه إذا كان الأمر كذلك، كانت الدّعوة إلى التّبيين والشرح هاهناك، وملخصها أنّ النّظم هو توخي معاني الإعراب. ويعرّج إلى فصل ممتلئ في ردّ على شبهة أخرى، رأى الإمام أنّها ضعيفة، ذاكرة احتمال أن يتعلّق بها؛ وهي أن يدعى أن لا معنى للفصاحة سوى التّلاؤم اللفظي، وتعديل مزاج الحروف حتّى لا يتلاقى في النّطق حروف تثقل على اللّسان، ويذكر أمثلة في الموضوع، ويأتي إلى الرّدّ عليها بأنّه إذا قصرنا صفة الفصاحة على كون اللفظ كذلك، وجعلناه المراد بها، لزمنا أن نخرج الفصاحة من حيّز البلاغة، ومن أن تكون نظيرة لها، وإذا فعلنا ذلك لم نخل من أحد أمرين: إمّا أن نجعله العمدة في المفاضلة بين العبارتين، ولا نعرّج على غيره، وإمّا أن نجعله أحد ما نفاضل به، ووجهها من الوجوه التي تقتضي تقديم كلام على كلام، فإذا اخترنا الأوّل لزمنا أن نقصر الفضيلة عليه حتّى لا يكون الإعجاز إلّا به وفيه، وفي ذلك ما لا يخفى من الشّناعة ... وإن أخذنا بالثاني؛ وهو أن يكون تلاؤم الحروف وجهها من

18 - عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز، ص 54.

المختار سبحة

وجوه الفضيلة، وداخلا في عداد ما يفاضل به كلام وكلام على الجملة، لم يكن لهذا الخلاف ضرر علينا 19 ، ويأتي على التبيين والشرح والتوضيح، والردود في المسألة، يطول المقام في ذكرها. غير أن الخلاصة فيه أنه ليس لمن حام في حديث المزية والإعجاز حول اللفظ، ورام أن يجعله السبب في هذه الفضيلة إلا التسكع في الحيرة، والخروج عن فاسد من القول إلى مثله، لكن إن جاء قول بأن كان اللفظ بمعزل عن المزية المتنازع فيها، وكانت مقصورة على المعنى، فالسؤال: كيف كانت الفصاحة من صفات اللفظ البتة؟، وكيف امتنع أن يوصف بها المعنى فيقال: " معنى فصيح، وكلام فصيح المعنى "، والجواب: إنما اختصت الفصاحة باللفظ وكانت من صفته، من حيث كانت عبارة عن كون اللفظ على وصف إذا كان عليه، دل على المزية التي نحن في حديثها، وإذا كانت لكون اللفظ دالا استحالة أن يوصف بها المعنى كما يستحيل أن يوصف المعنى بأنه دال مثلا 20 .

ليأتي بعدها إلى الرد على ادعاء القدماء؛ وفي مقدمتهم القاضي عبد الجبار المعتزلي 21؛ حيث إنهم قسّموا الفضيلة بين المعنى واللفظ، فقالوا: " معنى لطيف، ولفظ شريف "، وفخموا شأن اللفظ، وعظموه حتى تبعهم في ذلك من بعدهم، وقيل: " إن المعاني لا تتزايد، وإنما تتزايد الألفاظ ". ليرد على أمر القوم بأنهم تجوّزا فكتّوا عن ترتيب المعاني بترتيب الألفاظ، ثم بالألفاظ بحذف الترتيب، ثم أتبعوا ذلك من الوصف والتعت ما أبان الغرض، وكشف عن المراد، كقولهم: "

19 - المرجع نفسه، ص 58-59.

20 - المرجع نفسه، ص 62-63.

21 - القاضي عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار بن أحمد بن خليل الهمداني، العلامة، المتكلم، شيخ المعتزلة، أبو الحسن الهمداني، صاحب التصانيف، من كبار فقهاء الشافعية. ولي قضاء القضاة بالري (التي تعرف اليوم حسب التقسيم الجغرافي العالمي بطهران في إيران، وهاهنا رجاء إعادة ضبط = = معجم البلدان وفق المعروف اليوم)، وتصانيفه كثيرة، تخرّج به خلق في الرأي الممقوت. مات في ذي القعدة سنة خمس عشرة وأربع مائة، من أبناء التسعين. ينظر: الذهبي: سير أعلام النبلاء/ تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، ط5، مؤسسة الرسالة، دمشق - سوريا، سنة 1985م، 17/244-245.

إطلالة على ما قدّمه الإمام عبد القاهر الجرجاني في علم البلاغة من خلال كتابه

دلائل الإعجاز - دراسة وصفية نقدية لأجزاء من موضوعات العلم ومدلولاته -

لفظ متمكّن " ؛ يريدون أنّه بموافقة معناه لمعنى ما يليه ... وقولهم: " لفظ قلق ناب " ؛ يريدون أنّه من أجل أنّ معناه غير موافق لما يليه، ويرشد إلى أنّه من تعلّق بهذا وشبهه، واعترضه الشكّ فيه، بعد الذي مضى من الحجج، أنّه رجل قد أنس بالتقليد، وهو يدعو الشبهة إلى نفسه من ههنا وثمّ، ومن كان هذا سبيله، فليس له دواء سوى السكوت عنه، وتركه وما يختار لنفسه من سوء النظر، وقلة التدبّر 22 . وقد يكون هذا منهج صالح في أزمنة وأمكنة متعدّدة، ولعلّ منها زماننا هذا. ليذكر الإمام أنّه قد فرغ ههنا من الكلام عن جنس المزيّة، وأنها من حيّز المعاني دون الألفاظ، كما يذكر أنّه هاهنا أخذ في تفصيل أمر المزيّة، وبيان الجهات التي منها تعرض، منبّها أنّه لمرام صعب، ومطلب عسير، إذ لولا ذلك لما وجد الناس بين منكر له من أصله، ومتحيّل له على غير وجه، ومعتقد أنّه باب لا تقوى عليه العبارة

كما يأتي إلى فصل في اللفظ، والمراد به غير ظاهره معلما أنّ لهذا الضرب اتّساعا وتفنّنا لا إلى غاية، إلّا أنّه على اتّساعه يدور في الأمر الأعمّ على شيئين: الكناية والمجاز. ويعرّف الكناية على أنّها: " أن يريد المتكلّم إثبات معنى من المعاني فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يبيّن إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود فيومئ به إليه، ويجعله دليلا عليه 23 "، ويمثّل بعدد الأمثلة المختلفة كما هو الشأن في منهجه التحليلي البلاغيّ الغالب الأعمّ. لينتقل إلى تعريف المجاز، وأنّ المعوّل في حدّه الثقل عند الناس مستثنى نفسه، ذاكرا أنّه رام صحيحا له في موضع آخر قد أشار إليه دون تحديد له 24 ، وحدّد التعريف المنقول لدا الناس

22 - عبد القاهر الجرجاني، المرجع السابق، ص 64.

23 - المرجع نفسه، ص 65.

24 - لعلّ الإمام يقصد موضع الذّكر في مؤلّفه " أسرار البلاغة "، وإن كان الأمر كذلك زادت احتمالية أسبقية التّأليف للأسرار عن الدلائل.

المختار سبعة

أنه: " كلّ لفظ نقل عن موضوعه فهو مجاز 25 "، ويشير أنّ الكلام هاهنا يطول، مقتصرًا على ذكر ما هو أشهر منه وأظهر، والاسم والشَّهرة فيه لشينين: الاستعارة والتَّمثيل، ويكون التَّمثيل مجازًا إذا جاء على حدّ الاستعارة، ويعرّف الاستعارة: بأنّ تريد تشبيه الشَّيء بالشَّيء، فتدع أن تفصح بالتَّشبيه وتظهره، وتجيء إلى اسم المشبّه به فتعيره المشبّه وتجرّيه عليه. ويضرب مثالًا للشَّرح، ويبدو من تعريف الإمام أنّه طريقة عمل لا مصطلحات محدّدة في الماهية والكنه للشَّيء المعرّف. كما يأتي إلى ذكر ضرب نوع آخر من الاستعارة، ومنطلقه المثل من القول: " إذا أصبحت بيد الشَّمال زمامها 26 "، ويشرح الفرق بعد ذكر أنّ النَّاس يضمّونه للأوّل؛ حيث يذكرون الاستعارة، ليردّ أن لا سواء في الأمر، وذلك أنّ في الأوّل جعل الشَّيء الشَّيء ليس به، وفي الثَّاني للشَّيء الشَّيء ليس له. ويأتي بالتَّفسير في المسألة بأنّ في القول: " رأيت أسدا " ادّعاء في الإنسان أنّه أسد، وجعله إيّاه، ولا يكون الإنسان أسدا، وفي القول: " إذا أصبحت بيد الشَّمال زمامها " ادّعاء أنّ للشَّمال يد، ومن المعلوم أنّه لا يكون للريح يد.

لينتقل إلى ذكر أصل - منبها أنّه يجب ضبطه -، وهو أنّ جعل المشبّه المشبّه به (التَّشبيه) على ضربين:

أحدهما: أن ينزل منزلة الشَّيء يذكر بأمر قد ثبت له، فلا يحتاج أن يعمل في إثباته وتزجيته، وذلك حيث يسقط ذكر المشبّه من البيّن، ولا يُذكر بوجه من الوجوه كالقول: " رأيت أسدا ". والثَّاني: أن يجعل كالأمر الذي يحتاج إلى أن يعمل في إثباته وتزجيته، وذلك حيث يجري اسم المشبّه به خبرا على المشبّه كالقول: " زيد أسد، وزيد هو الأسد "، أو يُجاء به على وجه يرجع إلى هذا كالقول: " إن لقيته

25 - عبد القاهر الجرجاني، المرجع السَّابق، ص 66.

26 - البيت للبيد بن ربيعة، ديوان لبيد بن ربيعة، ص 176، وصدر البيت هو: وغداة ربح قد وزعت وقرة. وشرح البيت: غداة: وربّ غداة. وزعت: كففت، وأزلت الجوع بالقوى. قرة: برد. أصبحت بيد الشَّمال: أصبحت الرِّيح في الغداة بيد الشَّمال، يريد أنّها شمالية. زمامها: أمرها.

إطالة على ما قدّمه الإمام عبد القاهر الجرجاني في علم البلاغة من خلال كتابه

دلائل الإعجاز - دراسة وصفية نقدية لأجزاء من موضوعات العلم ومدلولاته -

لقيت به أسدا، وإن لقيته ليلقيَنك منه الأسد". ليزكرها هنا أنّ القياس يقتضي أن يقال في هذا الضرب الأخير أنّه تشبيه على حدّ المبالغة، ويقتصر على هذا القدر، ولا يسمّى استعارة²⁷. هذا فيما يخصّ التشبيه، أمّا ما يخصّ التمثيل فقد ذكر الإمام أنّه يكون مجازا إن جيء به على حدّ الاستعارة، ويمثّل بالقول: " أراك تقدّم رجلا، وتؤخّر أخرى"، ويذكر أنّ الأصل في هذا أن يقال: " أراك في تردّدك كمن يقدّم رجلا، ويؤخّر أخرى، ثمّ اختصر الكلام، وجعل كأنّه يقدّم الرّجل، ويؤخّرها على الحقيقة. كما كان الأصل في القول: " رأيت أسدا"، و" رأيت رجلا كالأسد"، ثمّ جعل كأنّه الأسد على الحقيقة²⁸. ويسوق أمثلة أخرى في المسألة.

وينتقل بنا إلى فصل في الكناية والاستعارة والتمثيل، ويبدأ بذكر الكناية؛ وأنّ فيها إجماع على أنّها أبلغ من الإفصاح، والتّعريض أوقع من التّصريح، كما أنّ للاستعارة مزيّة وفضلا، وأنّ المجاز أبدا أبلغ من الحقيقة، وينبّه أنّ ذلك وإن كان معلوما على الجملة، فإنّه لا تطمئنّ نفس العاقل في كلّ ما يطلب العلم به حتّى يبلغ فيه غايته بالاستزادة في طريقه. ويأتي الإمام يدلّل على ما ذكر سالفا من المزيّة بالأمثلة؛ مبينا الجمال الحاصل فيها دون غيرها ممّا صرّح فيه بالأطراف كلّها، ليُعلم منها أنّها أولا أن ليست المزيّة في التّرك للكلام، أو الكناية فيه زيادة في ذات المعنى، بل زيادة في إثباته، فجعل أبلغ وأكد وأشدّ، ويمثّل للأمر ويشرح. كما يشير إلى صلاح القياس على التّمثيل في النّقطة هاته؛ حيث المزيّة أبدا في ذلك تقع في طريق إثبات المعنى دون المعنى نفسه، ويوضّح قولاً قد يرد في المسألة وكيف يخرج، كما ينبّه على جعل ما أورد وشرح وأراد وأفهم ديدنا وسبيلا؛ فليس في مسألة

27 - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 68.

28 - المرجع نفسه، ص 69.

المختار سبعة

البلاغة والفصاحة مع معاني الكلم المفردة شغل، ولا هي منه بسبيل، وإنما يعتمد إلى الأحكام التي تحدث بالتأليف والتركيب. لينبّه أيضا أنّه بعد معرفة مكان هذه المزية والمبالغة التي لا تزال يسمع بها، وأنها في الإثبات دون المثبت، فإنّ لها في كلّ واحد من هذه الأجناس سببا وعلة²⁹. ففي الكناية السبب في أن كان للإثبات بها مزية لا تكون للتصريح، ذلك أنّ إثبات الصّفة بإثبات دليلها وإجابها بما هو شاهد في وجودها أكد، وأبلغ في الدّعوى من أن تجيء إليها فتثبتها هكذا ساذجا غفلا، أمّا الاستعارة فسبب ما يرى لها من المزية والفخامة، أنّ في القول: " رأيت أسدا " تلطّف لما أريد إثباته له من فرط الشّجاعة، حتّى جعلت كالبهيّة الذي يجب له الثّبوت والحصول، وكالأمر الذي نصب له دليل يقطع بوجوده كما في المثال السّابق، مع خلف حاصل في غيره بالتّصريح، أمّا حكم التّمثيل فقد أشار الإمام أنّه مع حكم الاستعارة سواء، وذلك أنّ في القول: " أراك تقدّم رجلا وتؤخّر أخرى "، وجوب الصّورة التي يقطع معها بالتّحير والترّدّد، فكان أبلغ من أن تجري على الظّاهر³⁰.

كما ينتقل بنا إلى فصل في الاستعارة وما فيها من بدائع ومميّزات، ذلك أنّ في الاستعارة العامّيّ المبتذل كالقول: " رأيت أسدا "، والخاصّيّ النّادر الذي لا يوجد إلّا في كلام الفحول، ولا يقوى عليه إلّا أفراد الرّجال، من مثل القول: " وسالت بأعناق المطيّ الأباطح³¹ ". ليضرب أمثلة أخرى في المسألة تختلف حالاتها بين

29 - المرجع نفسه، ص 72.

30 - عبد القاهر الجرجاني، المرجع السّابق، ص 73.

31 - صدر البيت: أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا، والبيت الذي قبله: ولما قضينا من متى كلّ حاجة ... ومسح بالأركان من هو ماسح. وقيل هذان البيتان من أبيات ليزيد بن الطّائرية، وقيل لعقبة بن كعب بن زهير بن أبي سلمى وهو الذي ذكره الشّريف المرتضى - رضي الله عنه - في الغرر والدّرر. ينظر: ابن معصوم، أنوار الرّبيع في أنواع البديع، د رط، د ت س، ص 271. وقيل: البيت من الطّويل، وهو لكثير عزة في ملحق ديوانه ص 525، ينظر: يعقوب بديع إميل، المعجم المفصّل في شواهد العربيّة، ط 1، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، سنة 1996م، 2/102. والتّخريج للبيت محلّ تجاذب بين النّقاد. أمّا ما قيل في بدائعه، فلعلّنا نسترشد بقول الإمام بن الأثير حيث جاء فيه: " من لطافة المعنى وحسنه ما لا خفاء به. وسأنبّه على ذلك، فأقول إنّ هؤلاء القوم لما

إطلالة على ما قدّمه الإمام عبد القاهر الجرجاني في علم البلاغة من خلال كتابه

دلائل الإعجاز - دراسة وصفية نقدية لأجزاء من موضوعات العلم ومدلولاته -

الإلفة والغربة وغيرها، مع شرح وتفصيل وتبيين. ويذكر بعدها ممّا هو أصل في شرف الاستعارة، وذلك أن يرى الشّاعر قد جمع بين عدّة استعارات قصداً إلى أن يلحق الشّكل بالشّكل، وأن يتمّ المعنى والشّبه فيما يريد، ويمثّل بقول امرئ القيس: (من الطّويل)

فَقُلْتُ لَهُ لِمَا تَمَطَّى بِصُلْبِهِ ... وَأَزْدَفَ أَعْجَازًا وَنَاءً بِكُلِّكِلِ 32 .

ويشرح ويبين ما امتاز به البيت، كعاته مع الأمثلة المضروبة.

لينتقل إلى فصل في القول في التّقديم والتّأخير، منبهاً أنّه باب كثير الفوائد، جمّ المحاسن، ومبتدأ بالعلم أنّ تقديم الشّيء على وجهين: أحدهما تقديم يقال له: إنّه على نيّة التّأخير كالقول: " منطلق زيد ". وتقديم لا على نيّة التّأخير، ولكن على أن ينقل الشّيء عن حكم إلى حكم، ويجعل له باباً غير بابيه. بالقول مرّة: " زيد المنطلق "، ومرّة: " المنطلق زيد "، وينبّه على أنّ من كان قبله لم يعتمدوا فيه شيئاً يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام، ويورد قولاً لسبويه في صنيع النّاس بأهميّة تقديم الفاعل والمفعول في الكلام، ممّا يوضح أخذه عنه 33. ليذكر نوعاً من الشّرح لكلام صاحب الكتاب من قبل النّحويين الذين رأوا أنّ معنى ذلك أنّه

تحدّثوا، وهم سائرون على المطايا شغلّتهم لذّة الحديث عن إمساك الأزمة. فاسترخت عن أيديهم، وكذلك شأن من يشهره، وتغلبه الشّهوة في أمر من الأمور، ولمّا كان الأمر كذلك، وارتخت الأزمة عن الأيدي أسرع المطايا في المسير فشبهت أعناقها بمرور السّيل على وجه الأرض في سرعته، وهذا موضع كريم حسن، لا مزيد على حسنه. والذي لا ينعم نظره فيه لا يعلم ما اشتمل عليه من المعنى، فالعرب إنّما تحسن ألفاظها، وتزخرفها عنايةً منها بالمعاني التي تحتها. فالألفاظ إذًا خدم المعاني، والمخدوم لا شك أشرف من الخادم، فاعرف ذلك وقس عليه. ينظر: ضياء الدين بن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشّاعر/ تحقيق: أحمد الحوفي وبديوي طبانة، د رط، دار نهضة مصر للطباعة والنّشر والتّوزيع، ودار الفجالة، القاهرة - مصر، د ت س، 56-55/2.

32 - امرئ القيس، ديوان امرئ القيس/ اعتنى به: عبد الرّحمن المصطفاوي، ط2، دار المعرفة، بيروت - لبنان، سنة 2004م، ص 48-49.

وتلخيص المعنى: قلت لليل لمّا أفرط طولُه وناءت أوائله وازدادت أواخره تطاولاً، وطول اللّيل يبنى عن مقاساة الأحران والشّدائد والسّهر المتولّد منها؛ لأنّ المغموم يستطيل ليله، والمسرور يستقصّر ليله.

33 - المرجع نفسه، ص 106-107.

المختار سبعة

قد يكون من أغراض النَّاس في فعل ما أن يقع بإنسان بعينه، ولا يبالون من أوقعه، ويمثّل بحال الخارجي. كما يبيّن أنّ اكتفاء النَّاس أن يقال: "قدّم للعناية، وأنّ ذكره أهمّ"، من غير أن يفصح عن تلك العناية، ولا عن ذلك الذّكر المهمّ أمر لا يكفي، فصغر أمر التّقديم والتّأخير في النفوس حتّى رأى بعضهم أنّ في أمر تتبّعه تكلف، ولا شكّ أنّ هذا أمر مزر بصاحبه، ومدعاة إلى غضّ الطّرف - كسلا وعجزا - عن سائر الأبواب، على غرار "الحذف والتّكرار"، و"الإظهار والإضمار"، و"الفصل والوصل"، ولا جرم أنّ ذلك حائل صارف عن معرفة البلاغة الحقّة. وهاهنا يسأل الإمام أولئك الذين هيّنوا هذه الأمور كيف؟ ومن أين كان نظم أشرف من نظم؟ وبم عظم التّفاوت واشتدّ التّباين وترقّى الأمر إلى الإعجاز فقهر أعناق الجبابة؟! وأليس في التّهاون خيانة للعقل والدين، وأبعد عن حسن التّدبّر في مثل لفظ "أأنذرتهم"، والإمالة في "رأى القمر"، ومعرفة "الصّراط"، و"الزّراط"، وأشباه ذلك؟ وهاهنا ملمح على باع الإمام في الإمام بالعلوم من خلال الدّعوة إلى التّفنّن فيها للمساعدة على التّأويل والتّفسير على بيّنة من الأمر، والسّلامة من خطر الزّلل الباقي شينه وشنعه.

لينبّه الإمام إلى الخطأ في تقسيم التّقديم والتّأخير قسمين: مفيد وآخر غير مفيد، وكذا من الخطأ أن يعلّل الأمر فيهما تارة بالعناية، وأخرى بأنّه توسعة على الشّاعر والكاتب، حتّى تطرّد لهذا قوافيه، ولذلك سجعه، فالأمر إذا بعيد أن يكون في جملة النّظم. ليورد مسائل قال عنها أنّه لا يستطيع أحد أن يمتنع من التّفرة بين تقديم ما قدّم فيها، وترك تقديمه 34، ويمثّل بأبين شيء في ذلك؛ وهو "الاستفهام بالهمزة نحو: "أفعلت"؟ فبدء بالفعل، وهاهنا يكون الشّك في الفعل نفسه، وكان الغرض من الاستفهام أن يعلم وجوده. أمّا إذا بدء بالاسم نحو: "أأنت فعلت" كان الشّك في الفاعل من هو؟ ويمثّل بأقوال فيها التّقديم والتّأخير

إطلالة على ما قدّمه الإمام عبد القاهر الجرجاني في علم البلاغة من خلال كتابه
دلائل الإعجاز - دراسة وصفية نقدية لأجزاء من موضوعات العلم ومدلولاته -
بين الفعل والاسم، ويوضّح الفروق والمزايا. منبّها على ضرورة علم أنّه لا تكون
البداية بالفعل كالبداية بالاسم، ويمثّل للأمر.

3. المبحث الثّاني: مختصر لما قيل في مؤلّف الإمام عبد القاهر الجرجاني:

لقد ذهب سادة من العلماء البلاغيين والأدبيين وغيرهما، مناحي متنوّعة في
الحكم على صنيع الإمام عبد القاهر الجرجاني في مؤلّفه، وفي عمله إجمالاً؛ بين
من رأى سموّاً وسبقاً وعلوّ كعب للإمام في ميدان البحث البلاغيّ وغيره تشعّباً
وتبحّراً، وكذا منهجاً محكماً في الشّرح والإفهام والإقناع فالاستمالة، وبين من رأى
نوعاً من اللامنهجيّة الواضحة في التّقعيد والتّأسيس للفكرة، وإنّما الأمر حشو
وخلبطة، وفوضى مشتّتة، ولعلّنا نورد ما يعضّد هذا الذي ذكر إجمالاً، وتكون
البداية مع مؤلّف الدّلائل - ذا دراستنا - الذي طالاه كثير عتب ومآخذة.

فقد جاء الدّكتور أحمد أحمد بدوي في مؤلّفه بالقول: " يبدو في كتاب
الدّلائل تكرير، وعدم تركيز، وعدم التّقسيم المحكم للأبواب غالباً، وإنّما هي أفكار
ترد فيسجلّها، وربّما يكون قد سبق له شرح بعض هذه الأفكار، أو شرح مثيل لها،
وكان ينبغي ضمّ اللاحق إلى سابقه، أو زيادة في شرح ما سبق له أن شرحه ³⁵."

وقال الدّكتور محمّد عبد المنعم خفاجي: " وعبد القاهر عالم لا مؤلّف،
وحسبك أنّ كتابه الدّلائل صورة مشوّهة للتأليف؛ فهو لا يعرف أن يكتب الفكرة
في صفحات مستقلّة، وإنّما هو يبدي ويعيد، ويأتي من ههنا وههنا، ويكرّر التّكرير
حتّى يخرج إلى الهذر، ويذكر جزءاً من الفكرة هنا، وجزءاً الآخر هناك ³⁶."

35 - أحمد أحمد بدوي، عبد القاهر الجرجاني، وجهوده في البلاغة العربيّة، د ر ط، وزارة الثقافة والإرشاد
القومي، والمؤسسة المصريّة العامّة للتأليف والترجمة والطباعة والنّشر، القاهرة - مصر، د ت س، ص: 298.

36 - محمّد عبد المنعم خفاجي، عبد القاهر والبلاغة العربيّة، د ت ط، القاهرة - مصر، سنة: 1952م، ص
59.

المختار سبخة

وقال الدكتور مصطفى ناصف: " الكتاب ممزّق؛ تتفرّق فيه المسألة الواحدة في أماكن متباعدة ³⁷ ".

وقال الدكتور محمّد بن تاويت: " إن صاحبه لم يلتزم فيه تماما طريقة التّأليف؛ فقد يتكلّم على المسألة، ثمّ يشفّعها بما كان قد كتب فيها من ذي قبل، أو بما كان قد كتب من مسائل تتّصل بها؛ فيبدؤ تلك الأشياء بالبسملة -كما يفعل الأقدمون -، أو يقول: " وهذه مسألة كنت عملتها قديما، وقد كتبتها ههنا لأنّ لها اتّصالا بهذا الذي صار بنا القول إليه ". فالكتاب يمثّل نظريات عاشت مع عمر المؤلّف المديد، وصبّت كلّها في هذا الكتاب ³⁸ ".

وقد ردّ الدكتور أحمد مطلوب بالظنّ على هذا الذي ذهب إليه الدكتور محمّد بن تاويت بالقول: " ولا نظنّ أنّ الأمر كذلك؛ فكتاب دلائل الإعجاز كلّ موضوع واحد، أو فكرة واحدة، وقد أجملها عبد القاهر في مدخل كتابه ³⁹ ".

37 - مصطفى ناصف، التّظّم في دلائل الإعجاز، بحث منشور في حوليات كلية الآداب بجامعة عين شمس، القاهرة - مصر، سنة، يناير 1955م، المجلّد الثّالث، ص 1.

38 - محمّد بن تاويت طنجي التّطواني وتحقيقه لدلائل الإعجاز طبعة المهدية، تطوان - المغرب، سنة: 1960م، 40/1.

39 - أحمد مطلوب، عبد القاهر الجرجاني؛ بلاغته ونقده، ط1، وكالة المطبوعات، الكويت، سنة: 1973م، ص 36.

إطلالة على ما قدّمه الإمام عبد القاهر الجرجاني في علم البلاغة من خلال كتابه
دلائل الإعجاز - دراسة وصفية نقدية لأجزاء من موضوعات العلم ومدلولاته -

4. خاتمة

لأشكّ أنّ الذي قدّمه الإمام عبد القاهر الجرجاني، وبخاصّة ما كان مادّة علميّة فقد كانت نبراسا يهدي به كلّ من أراد التّنقيب في جنبات الفنّ؛ فإنّه سيجد اللؤلؤ والجواهر والصّدقات طافية سطر بحر العلم، ويزيد الحصاد كلّ ما كان الخوص وسبر أغوار موضوعات العلم بالصّبر والرّويّة، وطول النّفس جلوسا بين الجنبات وتقليبها ذا عائد كبير نفعا عميما لا محالة. فقد أفاد الإمام وأفاد حتّى أدّى بالبعض إلى القول إنّ من جاء بعده في الفنّ عيال على ما أنتج وخلف، أمّا من الجانب الشّكلي المنهجيّ في مؤلّف الإمام عبد القاهر الجرجاني فإنّه أقرب إلى الذي رأى الدّكتور محمّد بن تاويت منه - فيما بدا لنا ووقفنا عليه - إلى الذي رأى الدّكتور أحمد مطلوب وغيره.